SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في تشرين الثاني 2021

ملايين المشردين قسريا في سوريا في أمس الحاجة لمقومات البقاء مع صقيع فصل الشتاء

السبت 4 كانون الأول 2021

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M211203

المحتوى

أولاً: مقدمة ومنهجية.....2

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شهر تشرين الثاني.....3

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في تشرين الثاني.....14

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.....19

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شهدَت سوريا حجم انتهاكات غير مسبوق منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار 2011، وتأتي عمليات القتل خارج نطاق القانون وعمليات الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري على رأس قائمة الانتهاكات التي تعرَّض لها المواطن السوري، وبدأ النظام السوري والميليشيات التابعة له ممارسةَ تلك الانتهاكات وغيرها واستمرَّ في ذلك كجهة وحيدة قرابة سبعة أشهر، ثم ما لبثت أن دخلت أطراف أخرى في انتهاك حقوق المواطن السوري، واستمرَّت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق ما يتمكن فريقها من التَّحقق منه، وتصاعدت تلك الانتهاكات بشكل كبير جداً في عامي 2012 و2013؛ ما دفعنا إلى تكثيف إصدار تقارير شهرية دورية تُسجِّل وتُبرز استمرار معاناة السوريين، وقد وصلت إلى ثمانية تقارير تصدرُ بداية كل شهر، وتمَّ بناء قاعدة بيانات واسعة تضمُّ مئات آلاف الحوادث التي تنضوي كل واحدة منها على نمط من أنماط الانتهاكات التي تمكنَّا من توثيقها.

مع نهاية عام 2018 ومع انخفاض حجم العنف عما كان عليه سابقاً، قمنا بتغيير في استراتيجيتنا السَّابقة وقمنا بجمع التقارير ضمنَ تقرير شهري واحد، يشمل أبرز الانتهاكات التي وقعت في سوريا، التي تمكنا من توثيقها، ويُركِّز تقريرنا هذا على حالة حقوق الإنسان في سوريا في شهر تشرين الثاني 2021، ويستعرض حصيلة الضحايا المدنيين، الذين وثقنا في هذا الشهر مقتلهم على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، إضافة إلى حصيلة حالات الاعتقال والإخفاء القسري، ويُسلِّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها خلال هذا الشهر. وللاطلاع على منهجية عملنا في توثيق وأرشفة البيانات نرجو زيارة الرابط التالي الذي يوضح ذلك بشكل تفصيلي.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شهر تشرين الثاني:

على صعيد القصف والعمليات العسكرية:

شهد تشرين الثاني استمراراً للحملة العسكرية التي تشنها قوات الحلف السوري الروسي على منطقة إدلب في شمال غرب سوريا منذ منتصف العام الجاري 2021، والتي تركزت على منطقة جبل الزاوية ومحيطها وبلدات وقرى ريف إدلب الجنوبي، كما ركزت الضربات الجوية على استهداف تجمعات النازحين في هذه المناطق. تسببت إحدى الهجمات الجوية الروسية على مدجنة شمال مدينة إدلب بمجزرة بحق عائلة نازحة تقيم في بناءٍ ملحق بالمدجنة في 11/ تشرين الثاني. كما تصاعدت حدة القصف على مدن وبلدات وقرى ريف حلب الغربي، وتسبب قصف أرضي سوري في 15/ تشرين الثاني على قرية كفر نوران في ريف حلب الغربي في مقتل طفل وسيدة.

وفي درعا، تعرضت مدينة نوى بريف محافظة درعا الغربي لقصف مدفعي من قبل قوات النظام السوري هو الأول من نوعه في المحافظة منذ توقيع اتفاق التسوية في المحافظة في أيلول الماضي، وتسبب القصف في مقتل مدنيين أحدهما سيدة وجرح آخرين في 29/ تشرين الثاني.

في 14/ تشرين الثاني بدأ النظام السوري فرض عملية تسوية في مناطق سيطرته في محافظة دير الزور، بدءاً من مدينة دير الزور بحسب ما أوردته وكالة سانا التابعة للنظام السوري. وذكرت الوكالة أن عملية التسوية ستشمل "**كل من لم تتلطخ يداه بالدماء من المدنيين المطلوبين والعسكريين الفارين والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية**". إثر ذلك أصدرت الإدارة الذاتية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، في 17/ تشرين الثاني قراراً هددت فيه الموظفين التابعين لها بالفصل حال إجراء مصالحة أو تسوية مع قوات النظام السوري والميليشيات التابعة له. نشير إلى أن الحملة لقيت تجاوباً محدوداً من المواطنين السوريين.

واصل سلاح الجو الروسي هجماته بين الحين والآخر على شمال غرب سوريا، وتركزت الضربات بغالبيتها على مواقع عسكرية للفصائل المسلحة عند خطوط التماس بين مناطق سيطرة قوات النظام السوري وتلك الفصائل على جبهات كنصفرة والبارة في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، كما سجلنا شنه غارات على أبنية مداجن لتربية الطيور في ريف إدلب يقطنها نازحون، ما أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين، وفي 22/ تشرين الثاني قصف الطيران الحربي الروسي قرية تلتيتا في منطقة جبل السماق بريف إدلب الغربي، ذات المكون الكردي، للمرة الأولى منذ أيلول/ 2019 ما أسفر عن ضحايا مدنيين.

في 4/ تشرين الثاني قال تلفزيون (zvezda) التابع للقوات الروسية أن القوات الجوية الروسية أجرت مع القوات الجوية التابعة للنظام السوري مناورات عسكرية وتدريبات على طائرات Su-24، وحسب ما نقلت الوكالة الإعلامية أن معظم هذه المناورات الجوية تتم من مطار التيفور T4 العسكري بريف حمص الشرقي.

كما سجلت مناطق ريف حلب الشمالي عمليات قصف مدفعي من قبل قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام السوري وتركز القصف على مدينة عفرين شمال حلب، وتسبب هجوم أرضي بالصواريخ، لم نتمكن من تحديد مصدره في 19/ تشرين الثاني في مقتل 3 مدنياً.

على صعيد التفجيرات، رصدنا في تشرين الثاني عدة تفجيرات بعبوات ناسفة في محافظة درعا وفي ريف حلب، كان أبرزها في مدينة منبج بحلب والتي تسببت في مقتل 4 مدنياً (2 طفلاً و2 سيدة) في 27/ تشرين الثاني. كما شهدت مدينة رأس العين بريف الحسكة عدة انفجارات بعبوات ناسفة مجهولة المصدر؛ أدت إلى حدوث أضرار مادية في البنية التحتية.

شهدَ تشرين الثاني استمراراً في وقوع ضحايا مدنيين بسبب الألغام ومخلفات الذخائر في محافظات ومناطق متفرقة في سوريا، جلها في أرياف حمص وإدلب وحماة، وقد تسبب أحد الألغام في مجزرة في ريف حمص الشرقي في 5/ تشرين الثاني. بلغت حصيلة ضحايا الألغام في تشرين الثاني 16 مدنياً بينهم 7 طفلاً لتصبح حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب الألغام منذ بداية عام 2021، 165 مدنياً بينهم 71 طفلاً، و25 سيدة.

شهد شهر تشرين الثاني عمليات اغتيال لمدنيين في قرى وبلدات ريف دير الزور الشرقي على يد مسلحين مجهولين الهوية يعتقد أنهم يتبعون لتنظيم داعش. كما سجلنا عمليات اغتيال على يد أشخاص لم نتمكن من تحديد هويتهم في محافظة درعا، إضافة لاستمرار عمليات الاغتيال في مخيم الهول[1] ، حيث وثقنا في تشرين الثاني مقتل 4 مدنياً في مخيم الهول على يد مسلحين لم نتمكن من تحديد هوياتهم، يُعتقد أنهم يتبعون لخلايا تنظيم داعش. لتبلغ الحصيلة الإجمالية للضحايا الذين تم اغتيالهم في المخيم منذ مطلع عام 2021، 73 مدنياً بينهم 10 طفلاً و22 سيدة.

شنت القوات الإسرائيلية على مدار أربعة أيام من تشرين الثاني هجمات على الأراضي السورية، حسب ما أعلنته وكالة سانا للأنباء التابعة للنظام السوري، كانت أولاها في 3/ تشرين الثاني حين قصفت القوات الإسرائيلية بالصواريخ إحدى النقاط في بلدة زاكية بمحافظة ريف دمشق. وفي 8/ تشرين الثاني شن سلاح الجو الإسرائيلي غارات وقصف عدة نقاط في المنطقتين الساحلية والوسطى؛ ما أدى إلى جرح جنديين من قوات النظام السوري وخسائر مادية. وفي 17/ تشرين الثاني قصفت القوات ذاتها صاروخاً على مبنى فارغ جنوب دمشق ولم يتم تسجيل أي خسائر. ثم شنت هجوماً بالصواريخ على المنطقة الوسطى في 24/ تشرين الثاني أسفر عن ضحيتين.

على صعيد الاعتقال والاختفاء القسري:

استمرت قوات النظام السوري في تشرين الثاني في ملاحقة واعتقال الأشخاص الذين أجروا تسوية لأوضاعهم الأمنية في المناطق التي سبق لها أن وقَّعت اتفاقات تسوية مع النظام السوري، وتركَّزت هذه الاعتقالات في محافظات دمشق وريف دمشق ودرعا، وحصل معظمها ضمن أُطر حملات دهم واعتقال جماعية وعلى نقاط التفتيش. وسجلنا عمليات اعتقال استهدفت مدنيين على خلفية انتقادهم لتدهور الأوضاع المعيشية وتركزت في مدينة حلب.

[1] يقع شرق مدينة الحسكة قرب الحدود العراقية السورية، يؤوي قرابة 60 ألف شخص.

كما رصدنا عمليات اعتقال استهدفت مدنيين من أبناء محافظة درعا، وذلك لدى مراجعتهم مبنى الهجرة والجوازات في مدينة درعا لاستخراج وثائق تتعلق بالسفر خارج البلاد. وعمليات اعتقال استهدفت عدداً من المدنيين العائدين "اللاجئين والنازحين" بعد وصولهم إلى مناطق عودتهم الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري وتركزت في دمشق واللاذقية وحمص.
إضافة إلى تسجيل عمليات اعتقال استهدفت عدداً من عائلات النشطاء والمعارضين وتركزت في محافظتي دمشق وريف دمشق.

أما عن قوات سوريا الديمقراطية فقد سجَّلنا في تشرين الثاني استمرارها في سياسة الاحتجاز التَّعسفي والإخفاء القسري، وارتفاعاً في حصيلة حالات الاحتجاز والاختفاء القسري لديها، عبر حملات دهم واعتقال جماعية استهدفت بها مدنيين بذريعة محاربة خلايا تنظيم داعش، بعض هذه الحملات جرى بمساندة مروحيات تابعة لقوات التحالف الدولي، كما رصدنا عمليات اعتقال استهدفت مدنيين من عائلة واحدة بينهم نساء، وتركزت هذه الاعتقالات في محافظتي الحسكة ودير الزور. سجلنا أيضاً اختطاف قوات سوريا الديمقراطية أطفالاً بهدف اقتيادهم إلى معسكرات التدريب والتجنيد التابعة لها وتجنيدهم قسرياً، ومنعت عائلاتهم من التواصل معهم، ولم تصرح عن مصيرهم.

وشهدَ تشرين الثاني عمليات احتجاز قامت بها الهيئة بحق المدنيين، تركَّزت في محافظة إدلب وشملت نشطاء إعلاميين وسياسيين، ومعظم هذه الاعتقالات حصلت على خلفية التعبير عن آرائهم التي تنتقد سياسة إدارة الهيئة لمناطق سيطرتها، تمَّت عمليات الاحتجاز بطريقة تعسفية على شكل مداهمات واقتحام وتكسير أبواب المنازل وخلعها، أو عمليات خطف من الطرقات أو عبر نقاط التفتيش المؤقتة. سجلنا عمليات احتجاز قامت بها عناصر هيئة تحرير الشام ضد مدنيين في مدينة كفر تخاريم بريف محافظة إدلب الغربي، وذلك بعد قيام مجهولين برمي قنبلة متفجرة على أحد مقرات الهيئة في المدينة، كما سجلنا عمليات احتجاز نفذتها الهيئة ضدَّ عاملين في منظمة القلب الكبير الإنسانية على خلفية مقتل أحد كوادر المنظمة بطلق ناري من قبل مجهولين.

من جهتها قامت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني في تشرين الثاني بعمليات احتجاز تعسفي وخطف لم تستثنِ النساء، معظمها حدث بشكل جماعي، استهدفت قادمين من مناطق سيطرة النظام السوري، ورصدنا حالات احتجاز جرت على خلفية عرقية وتركَّزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي ودون مشاركة جهاز الشرطة وهو الجهة الإدارية المخولة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، وبدون توجيه تهمٍ واضحة، كما سجلنا عمليات دهم واحتجاز شنَّتها عناصر في الجيش الوطني استهدفت مدنيين بتهمة التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية، وتركزت هذه العمليات في بعض القرى التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب.

على صعيد الوضع المعيشي:

شَهدت عموم مناطق سوريا في تشرين الثاني تدهوراً اقتصادياً غير مسبوق على كافة المستويات، ففي المناطق التي تخضع لسيطرة النظام السوري، ارتفعت أسعار المواد والخدمات الأساسية مجدداً وصل بعضها لضعفي سعرها السابق. فقد قامت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التابعة للنظام السوري في 1/ تشرين الثاني برفع سعر مبيع أسطوانة غاز البوتان المنزلي للمستهلكين عبر البطاقة الإلكترونية لأزيد من ضعفين. وبلغ سعر الأسطوانة الواحدة وزن 10 كغ 9700 ليرة سورية، بينما كانت سابقاً بسعر 3800 ليرة سورية، وتم تحديد سعر أسطوانة الغاز الصناعي بـ 40 ألف ليرة سورية لأسطوانة وزن 16 كغ.

وفيما يتعلق بأزمة الكهرباء، رفعت وزارة الكهرباء التابعة للنظام السوري التعرفة الكهربائية لكل الشرائح المستهلكة لها، منزلية وصناعية وتجارية وزراعية، بنسبة وصلت إلى 100 % للشريحة المنزلية ليتم العمل بالأسعار الجديدة اعتباراً من بداية تشرين الثاني، وذلك حسب ما نشر موقع صحيفة الوطن الموالية للنظام السوري في 2/ تشرين الثاني. ونقلت الصحيفة عن فواز الضاهر مدير النقل والتوزيع في الوزارة أن أحد أسباب رفع الأسعار هو الشح في الموارد. ونقلت الصحيفة ذاتها في 22/ تشرين الثاني عن مصدر في وزارة الكهرباء أن فصل الشتاء لهذا العام سيكون هو الأصعب كهربائياً. وكان لرفع أسعار الكهرباء والمحروقات أثره الواضح على أسعار المواد الغذائية التي واصلت أسعارها الارتفاع.

وعلى الصعيد الصحي وأسعار الدواء وتوفرها، نقلت صحيفة الوطن الموالية للنظام السوري في 4/ تشرين الثاني عن رشيد الفيصل رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية التابع لحكومة النظام السوري، أن جميع المضادات الحيوية ستُفقد من الأسواق لأن مصانع الدواء لن تستمر في الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية للصناعات الدوائية.

في شمال غرب سوريا انعكس التدهور الحاد في أسعار صرف الليرة التركية التي يتم التعامل بها في المنطقة على كل مفاصل الحياة. وقامت حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام بزيادة أسعار الخبز الذي يباع في المنطقة، حيث وصل سعر ربطة الخبز وزن 600 غ لـ 3.5 ليرة تركية. كما واصلت أسعار المحروقات (مادتي المازوت والبنزين والغاز المنزلي) ارتفاعها حتى بلغ سعر أسطوانة الغاز المنزلي 157.5 ليرة تركية للأسطوانة الواحدة. أدى هذا الارتفاع غير المسبوق بالأسعار إلى تدهور عام في الوضع المعيشي بسبب ارتفاع البطالة وانعدام القدرة الشرائية لدى المدنيين في المنطقة.

تشهد مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية الأساسية والأدوية وأسطوانات الأكسجين؛ مما يفاقم من تردي الأوضاع المعيشية فيها، وقد شهدت بعض القرى والبلدات بريف دير الزور خلال هذا الشهر خروج عدة مظاهرات طالبت بتحسين الوضع المعيشي والإفراج عن المعتقلين.

على صعيد جائحة كوفيد-19:

شهد تشرين الثاني انخفاضاً في تسجيل الإصابات بفيروس كوفيد- 19 في عموم مناطق سوريا مقارنة بسابقه.
وقد تم الإعلان رسمياً من قبل وزارة الصحة التابعة لحكومة النظام السوري عن 4766 حالة إصابة 183 حالة وفاة في شهر تشرين الثاني، لتصل الحصيلة الإجمالية إلى 48170 إصابة 2749 حالة وفاة حتى 30/ تشرين الثاني.

وسجلت حالات الإصابات والوفاة بفيروس كورونا المستجد في شمال غرب سوريا في شهر تشرين الثاني حتى الـ 29 منه وفق ما أعلنه نظام الإنذار المبكر EWARN 3732 حالة إصابة و396 حالة وفاة مرتبطة بجائحة كوفيد-19. وقد بلغت الحصيلة الإجمالية التي أعلن عنها في تشرين الثاني 92155 إصابة 2243 وفاة.

وعن شمال شرق سوريا نقل موقع تلفزيون FRANCE24 في 22/ تشرين الثاني عن نيجرفان سليمان، مسؤول مكتب إحصاء هيئة الصحة في الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، تصريحاً له لوكالة الصحافة الفنية أن الإحصائيات الخاصة بفيروس كورونا قد توقفت بسبب عدم توفر المواد اللازمة لإجراء الفحوصات وتوقف المختبر الخاص بذلك عن العمل. وكانت هيئة الصحة في الإدارة الذاتية قد نشرت آخر إحصائية في 10/ تشرين الثاني والتي سجلت إجمالي 36960 إصابة بينها 1478 وفاة.

على صعيد اللجوء والنزوح والتشريد القسري:

في 19/ تشرين الثاني قالت ليندا توماس جرينفيلد، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمم المتحدة، في تصريحٍ لها خلال زيارة لمخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن، أن الوضع حالياً في سوريا ليس مناسباً لعودة اللاجئين، كما أضافت أن على المجتمع الدولي أن يكون متيقظاً في ضمان عودة آمنة وطوعية تحفظ كرامة اللاجئ.

في 17/ تشرين الثاني نشر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقريراً يرصد واقع النزوح في شمال غرب سوريا ومنطقتي تل أبيض ورأس العين شمال شرق سوريا، سجل التقرير 19940 حالة نزوح جديدة في شهر تشرين الأول، وأشار إلى أن 3000 شخص غادروا بلدة إحسم في إدلب، بينما استقبلت مدن أريحا والدانا وعفرين وما حوالها 1500 نازح جديد.

في تشرين الثاني سمحت قوات سوريا الديمقراطية بخروج دفعتين من قاطني مخيم الهول بريف الحسكة الشرقي، خرجت الدفعة الأولى في 7/ تشرين الثاني وكانت مؤلفة من 48 عائلة -قرابة 194 فرد- من أبناء محافظة دير الزور، وتأتي هذه الدفعة استكمالاً للدفعة التاسعة عشر التي سمح لها بمغادرة المخيم في 21/ تشرين الأول الماضي. أما الثانية والتي تعد الدفعة العشرين منذ صدور قرار الإدارة الذاتية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية بإفراغ مخيم الهول في تشرين الأول/ 2020 فخرجت في 24/ تشرين الثاني وكانت مؤلفة من 19 عائلة -قرابة 65 فرد- إلى محافظة الحسكة.

في 22 / تشرين الثاني استعادت الحكومة الأوكرانية، عبر ممثلها السيد رفعت تشوباروف، 3 من عوائل مرتبطة بتنظيم داعش (مؤلفة من 3 سيدات و 11 طفلاً) من مخيم روج بريف الحسكة الشمالي الشرقي.

في 22/ تشرين الثاني أصدرت وزارة الخارجية النرويجية بياناً قالت فيه أن السلطات النرويجية بصدد استعادة طفل يتيم من الجنسية النرويجية من أحد المخيمات شمال شرق سوريا التي تضمُّ في معظمها عائلات لعناصر من تنظيم داعش سابقاً. ولم يحدد البيان تاريخ وصول الطفل للنرويج وذلك للحفاظ على سرية هويته. ورحبت منظمة أنقذوا الطفولة بالخطوة التي قامت بها النرويج، وحثت الدول التي لها رعايا في تلك المخيمات بالعمل على استعادة رعاياها قبل دخول فصل الشتاء، وذلك في بيان لها في 25/ تشرين الثاني.

وفي لبنان قُتل لاجئ وأصيب ثلاثة آخرون بينهم طفلان في مخيم للاجئين السوريين في محلة الحديدية بالقرب من مفرق بلدة مجدلون في مدينة بعلبك في 3/ تشرين الثاني، وذلك جراء انفجار وقع لأسباب مجهولة، حسب ما نقل موقع تلفزيون "الجديد".

حول أزمة المهاجرين العالقين على الحدود البيلاروسية - البولندية:

تفاقمت مأساة اللاجئين العالقين على الحدود البيلاروسية البولندية والذين ينحدر معظمهم من سوريا والعراق، في تشرين الثاني، ونقلت صحيفة الغارديان البريطانية، في 31/ تشرين الأول عن كريستال فان ليوين مديرة الطوارئ الطبية في منظمة أطباء بلا حدود (MSF) تحذيرها من مزيد من الوفيات بين اللاجئين، وأضافت كريستال أنه يتوجب منح المنظمات غير الحكومية إمكانية الوصول بشكل عاجل إلى المنطقة، ويجب احترام مطالبات العالقين هناك بالحماية الدولية.

في 9/ تشرين الثاني أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) بيانًا مشتركاً يدعو الدول إلى ضمان سلامة وحقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين العالقين على الحدود البولندية البيلاروسية. ودعا البيان الدولتين، للإيفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي وضمان سلامة وكرامة وحماية حقوق الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل على الحدود.

في 12/ تشرين الثاني دعت منظمة هيومن رايتس ووتش الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى العمل مع بولندا لضمان وصول المساعدات الإنسانية على الفور إلى المناطق الحدودية، وطالبت المنظمة بولندا بوقف عمليات الإعادة غير القانونية للمهاجرين إلى حيث سيواجهون معاملة غير إنسانية ومهينة.

في 13/ تشرين الثاني أعلنت الشرطة البولندية عبر تغريدةٍ لها على حسابها الرسمي على موقع تويتر عن العثور على جثة لاجئ سوري في إحدى الغابات قرب الحدود مع بيلاروسيا، وأضافت الشرطة أنه لم يتم بعد تحديد سبب الوفاة.

في 18/ تشرين الثاني طالب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيان له بضرورة إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة للاجئين العالقين على الحدود البيلاروسية البولندية، وأكد البيان على أنه ينبغي أن يحصل جميع اللاجئين على إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنسانية والطبية، فضلاً عن الحماية سواء كانت هذه حماية دولية، أو عودة طوعية إلى بلدانهم الأصلية.

في 24/ تشرين الثاني أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش تقريرها "مت هنا أو اذهب إلى بولندا"، الذي يوثق الانتهاكات الجسيمة بحق اللاجئين على جانبي الحدود البيلاروسية البولندية. وقال التقرير إن هؤلاء اللاجئين، الذين هم في معظمهم من سوريا والعراق واليمن، ظلوا عالقين على الحدود بين الدولتين لأيام أو أسابيع في طقس متجمد، وهم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنسانية التي يتم حظرها من كلا الجانبين، وأورد التقرير أن ما لا يقل عن 13 شخصاً لقوا مصرعهم نتيجة ظروف غير إنسانية، بينهم طفل سوري يبلغ من العمر سنة واحدة.

على الصعيد السياسي والحقوقي:

في 3/ تشرين الثاني نشر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقريراً يستعرض تقييماً للأضرار التي تعرضت لها البنى التحتية والخدمية والمرافق السكنية مثل المدارس والأسواق والمستشفيات، ومعلومات مفصلة عن إعادة التأهيل وإعادة الإعمار التي لحقت بالمباني في 23 حياً في مدينة الرقة، وذلك استناداً إلى صور عالية الدقة التقطتها الأقمار الصناعية في حقب زمنية مختلفة بين عامي 2013 و2021.

في 4/ تشرين نقلت وكالة TASS الروسية للأنباء عن وزير الخارجية الكازاخستاني مختار تلوبيردي، أن بلاده ستستضيف الجولة المقبلة من محادثات أستانا بشأن سوريا، وقال وزير الخارجية "**طلبت منا الدول الضامنة تنظيم الجولة القادمة من عملية أستانا. وما زالت مواعيدها قيد الدراسة وستكون في منتصف كانون الأول تقريباً**". وأشار إلى أن الاجتماع سيجمع بين الأطراف الضامنة لمسار أستانا وهي روسيا، وتركيا، وإيران وأطراف الصراع السوري ومراقبين.

في 9/ تشرين الثاني نقلت وكالة رويترز عن نيد برايس، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بقلق إلى الاجتماع الذي تم بين وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد ورئيس النظام السوري بشار الأسد في دمشق في 8/ تشرين الثاني. وأضاف "**كما قلنا من قبل، هذه الإدارة لن تدعم أي جهود ترمي إلى تطبيع أو إعادة تأهيل بشار الأسد الذي هو دكتاتور وحشي**".

في 10/ تشرين الثاني أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً أشارت فيه إلى توصية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا بإنشاء آلية مستقلة ذات ولاية دولية لتنسيق وتوحيد المطالبات المتعلقة بالمفقودين، بمن فيهم الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري، وطالبت الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم دراسة عن كيفية تعزيز الجهود، بما في ذلك من خلال التدابير والآليات القائمة، لتوضيح مصير وأماكن وجود المفقودين في سوريا والتعرف على الرفات البشرية وتقديم الدعم لأسرهم، بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واستناداً إلى توصيات لجنة التحقيق. تدعم الشبكة السورية لحقوق الإنسان مطالب المفوضية السامية لحقوق الإنسان وضحايا الاختفاء القسري، بأن يكون هناك آلية تنحصر مهمتها بالمختفين قسريا في سوريا.

في 10/ تشرين الثاني نشر مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية تقريره السنوي الذي يوضّح زيادة في عدد الضحايا بنسبة 20% عن إجمالي الضحايا المسجلين عام 2019. وقد سجلت سوريا أكبر عدد من الضحايا المسجلين في التقرير والذين قضوا بمخلفات هذه الأسلحة.

في 10/ تشرين الثاني أصدرت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان تقريراً يوثق انتهاكات النظام السوري بحق الكوادر الطبية في عامي 2011 و2012، وقال التقرير إن النظام السوري استهدف الكوادر الطبية التي ساعدت المتظاهرين أكثر من استهداف الكوادر الطبية على خلفية سياسية. وسجل التقرير وقوع 1644 حالة احتجاز تعسفي. وقد ساهمنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالعمل المشترك مع المنظمة حيث قمنا بمشاركة البيانات التي وثقناها، والتي قال عنها التقرير أنها الأضخم والأكثر اكتمالاً وتحديثاً مقارنة مع المصادر الأخرى.

في 12/ تشرين الثاني حذّر برنامج الغذاء العالمي من أن مستويات انعدام الأمن الغذائي في سوريا في أسوء حالاتها، حيث أن "12.4 مليون شخصاً في سوريا لا يعلمون من أين سيأتون بوجبتهم الغذائية التالية، وهذه زيادة بنسبة 57% منذ عام 2019 وأعلى رقم تم تسجيله في تاريخ سوريا".

في 13/ تشرين الثاني كشف تحقيق لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية استهداف طائرات التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش تجمعا لمدنيين في بلدة الباغوز في 18 آذار 2019، تسبب في مقتل 70 شخصًا بحسب التقييم الأولي لأضرار الهجوم. على إثر هذا التحقيق أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 29/ تشرين الثاني على موقعها الرسمي أنه تم تكليف قائد قيادة الجيش الأمريكي بإجراء مراجعة للتحقيق خلال مهلة مدتها 90 يوماً.

في 22/ تشرين الثاني نشرت صحيفة الغارديان تحقيقاً صحفياً حول إفراج قوات سوريا الديمقراطية عن سجناء من مقاتلي تنظيم داعش مقابل أموال بموجب مخطط "مصالحة" تقضي بعدم انضمامهم لأية تنظيمات إرهابية وعدم العودة إلى منطقة شمال شرق سوريا، وفقًا لوثائق رسمية ومقابلات أجرتها الصحيفة مع سجناء خرجوا من مراكز احتجاز تابعة لقوات سوريا الديمقراطية. أصدر المكتب الإعلامي لقوات سوريا لديمقراطية بيانين في 22 و24/ تشرين الثاني ينفيان ما ورد في التحقيق

في 24/ تشرين الثاني نقلت وكالة رويترز أن الإدارة الأمريكية اتخذت إجراءات من شأنها السماح للمنظمات غير الحكومية بالتعامل مع مؤسسات في الحكومة التابعة للنظام السوري ومنحهم حرية أوسع في أنشطتهم. وبحسب بيان صادر في 24/ تشرين الثاني عن وزارة الخزانة الأمريكية فإن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة سيقوم بالتشاور مع وزارة الخارجية، بتطبيق تعديلات لتوسيع الترخيص العام الحالي لتفويض المنظمات غير الحكومية للمشاركة في بعض الأنشطة الاستثمارية ذات الصلة بالمساعدة لدعم بعض الأنشطة غير الهادفة للربح في سوريا. نأمل أن تكون التعديلات مرتبطة بمدى التزام المنظمات بمبادئ حقوق الإنسان وفي مقدمتها توزيع المساعدات للأكثر احتياجا.

في 25/ تشرين الثاني أصدر البرلمان الأوروبي بياناً تبنى فيه قرارات لتقييم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها ميليشيا فاغنر الروسية، وأشار البيان إلى أن الدولة الروسية تتحمل مسؤولية تمويل وتدريب وإدارة وقيادة عمليات المجموعات شبه العسكرية مثل مجموعة فاغنر. وأضاف البيان أن من بين الدول التي تنشط فيها مجموعات فاغنر بشكل ملحوظ هي سوريا إضافة إلى دول أخرى. كما دعا البيان إلى فرض عقوبات على الأفراد والكيانات التي لها صلة بهذه المجموعة. وكنا قد أشرنا في تقارير أصدرناها سابقاً إلى تورط مرتزقة شركة فاغنر في العمليات القتالية لصالح النظام السوري.

في 29/ تشرين الثاني قال فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في بيانه الافتتاحي للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الدول الأعضاء في المنظمة في مدينة جنيف، إن النظام السوري لا يزال غير ممتثل للاتفاقية الخاصة بنزع الأسلحة الكيميائية. وأضاف أن دمشق حتى الآن لم تستكمل أي من الإجراءات الخاصة بذلك. حيث استمر النظام السوري في رفض منح تأشيرة دخول لمفتش أسلحة تابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما يعيق عمل المنظمة وتحقيقاتها الجارية.

في 29/ تشرين الثاني انعقدت جلسة غير رسمية لعدد من أعضاء مجلس الأمن بغاية تسليط الضوء على الإفلات من العقاب السائد في سوريا على الانتهاكات التي مارسها النظام السوري. ودعا فيها عدداً من الأعضاء إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية، كما دعت البعثة الأمريكية في مجلس الأمن إلى إنشاء آلية قضائية خاصة على غرار "محكمة نورمبرغ" الشهيرة لإنصاف ضحايا النظام السوري.

في 29/ تشرين الثاني نشر معهد نيو لاينز للاستراتيجية والسياسة تحقيقاً يثبت تورط منظمة مسيحيو الشرق SOS Chrétiens d'Orient (SOSCO) الشريك الرسمي لوزارة الدفاع الفرنسية في تقديم الدعم لميليشيات موالية للنظام السوري، متهمة بارتكاب جرائم حرب؛ مخالفة بذلك القوانين واللوائح الفرنسية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومكافحة الفساد والتواطؤ في جرائم الحرب.

في 30/ تشرين الثاني أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً قالت فيه أن ما لا يقل عن 27 ألف طفلاً يعيشون أوضاعاً مزريةً في مخيم الهول، محرومون من حريتهم تعسفاً من خلال احتجازهم في المخيم. ودعت المنظمة قوات الإدارة الذاتية التي تسيطر على المخيم لوضع آلية واضحة لإعادة الأطفال السوريين وأمهاتهم ومقدمي الرعاية لهم إلى مناطقهم التي ينتمون إليها.

على صعيد مسار المحاسبة والمناصرة:

في 1/ تشرين الثاني أعلنت منظمة مراسلون بلا حدود في بيان لها عن بدء جلسات "محكمة الشعب"، بقيادة Free Press Unlimited (FPU)، ولجنة حماية الصحفيين (CPJ)، ومراسلون بلا حدود (RSF) في 2/ تشرين الثاني. واعتبر البيان أن هذه المحاكمة هي شكل من أشكال تحقيق العدالة الشعبية لمحاسبة الأنظمة والحكومات التي مارست القتل بحق الصحفيين، وتعتمد المحكمة على التحقيقات والتحليل القانوني الدقيق، الذي يشمل قضايا محددة في ثلاث بلدان من بينهم سوريا. وتضمنت لائحة الاتهام، اتهامات ضد حكومات سريلانكا والمكسيك وسوريا لفشلها في تحقيق العدالة في جرائم قتل لاسانثا ويكريماتونج وميغيل أنجيل لوبيز فيلاسكو ونبيل الشربجي، الذي قضى بسبب التعذيب في سجن صيدنايا التابع للنظام السوري عام 2015.

في 7/ تشرين الثاني أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً استعرض الزيارات التي قامت بها ممثلة بمديرها فضل عبد الغني لوزارات الخارجية في ثلاث دول في الاتحاد الأوروبي هي فرنسا وألمانيا والدانمارك بين 27/ تشرين الأول و 3/ تشرين الثاني. تناولت خلالها بشكل عام تحديثاً لحالة حقوق الإنسان في سوريا وفقاً للبيانات والتقارير الموثقة لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وتمَّ التركيز على أن النظام السوري لا يزال مستمراً في ارتكاب انتهاكات فظيعة يُشكل بعضها جرائم حرب.

في 9/ تشرين الثاني أكدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في بيان لها على ضرورة إدراج تهمة الإخفاء القسري ضد المتهم أ.ر في محكمته الجارية أمام المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز في ألمانيا، وذكر البيان أن المدعي العام طالب باستدعاء مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان فضل عبد الغني للتحدث في المحكمة عن بيانات المختفين قسرياً التي تم توثيقها.

في 10/ تشرين الثاني أعلنت المحكمة الإقليمية العليا في مدينة فرانكفورت في ألمانيا في بيان لها قبول أغلب التهم الواردة في لائحة الاتهام الموجهة للطبيب "علاء م"، التي يندرج معظمها في خانة الجرائم ضد الانسانية. وقد تضمنت التهم التي تم قبولها، تعذيب سجناء من المعارضة ضد النظام السوري في مدينة حمص في سوريا في عامي 2011 و2012 وذلك في المستشفى العسكري وفي سجن المخابرات العسكرية، هذا إضافة إلى تهمة القتل العمد لأحد المعتقلين.

في 15/ تشرين الثاني نشر الموقع الرسمي لمجلس الاتحاد الأوروبي بياناً عن قرار المجلس إضافة 4 وزراء تم تعيينهم مؤخراً في حكومة النظام السوري إلى قائمة العقوبات التي يفرضها المجلس على 287 شخصاً و70 كياناً لعلاقتهم بالانتهاكات التي ارتكبها النظام السوري في سوريا. وطالت العقوبات بطرس الحلاق، وزير الإعلام، وعمرو سالم، وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومحمد سيف الدين، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وديالا بركات، وزيرة الدولة. وتشتمل العقوبات على تجميد أصول وحظر من السفر.

في 20/ تشرين الثاني أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في اليوم العالمي للطفل تقريرها السنوي العاشر عن الانتهاكات بحق الأطفال في سوريا، الذي استعرض أبرز ماتم توثيقه من انتهاكات بحق الأطفال منذ آذار/ 2011.

في 24/ تشرين الثاني شاركت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ممثلة بمديرها السيد فضل عبد الغني في فعالية نظمتها الرابطة السورية لكرامة المواطن بعنوان "سوريا ليست آمنة" بمشاركة كل من هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، تناولت الفعالية آخر ما جاء في التقارير الصادرة عن الجهات الحقوقية التي تؤكد أن سوريا ليست آمنة لأي عودة، والخطوات العملية لمنع العودة المبكرة، والنزعة المتدرجة نحو التطبيع مع النظام السوري.

في 25/ تشرين الثاني الذي يصادف اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي العاشر عن الانتهاكات بحق الإناث في سوريا، الذي يستعرض أبرز ما تم توثيقه من انتهاكات بحق الإناث.

في 27/ تشرين الثاني نشر موقع DW الألماني أن محكمة مدينة دوسلدورف الألمانية حكمت على مواطن ألماني، كان يعمل حارساً في أحد سجون تنظيم داعش في مدينة منبج بريف حلب، بالسجن عشر سنوات بتهمة القتل العمد لمشاركته في تعذيب سجين؛ ما أدى إلى موته.

في 28/ تشرين الثاني قدم مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان السيد فضل عبد الغني تدريباً لنشطاء حقوقيين في اليمن عن "جهود منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط بشأن المحاسبة ومنع الجرائم الفظيعة"، بهدف تعزيز دراية النشطاء بأطر عمل بشأن المحاسبة ومنع الجرائم الفظيعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد أصدرنا بياناً في هذا الخصوص.

في 30/ تشرين الثاني أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً في يوم إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية، أكد التقرير أن النظام السوري هو أكثر من استخدم الأسلحة الكيميائية في القرن الحالي، متسبباً في مقتل ما لا يقل عن 1510 مواطنين سوريين بينهم 205 أطفال و260 سيدة، وإصابة قرابة 12 ألف مواطن.

في شهر تشرين الثاني أطلعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان كلاً من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الأمم المتحدة والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان بالتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية بخمس حالات اختفاء قسري.

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في تشرين الثاني:

يستعرض التقرير أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي وثّقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

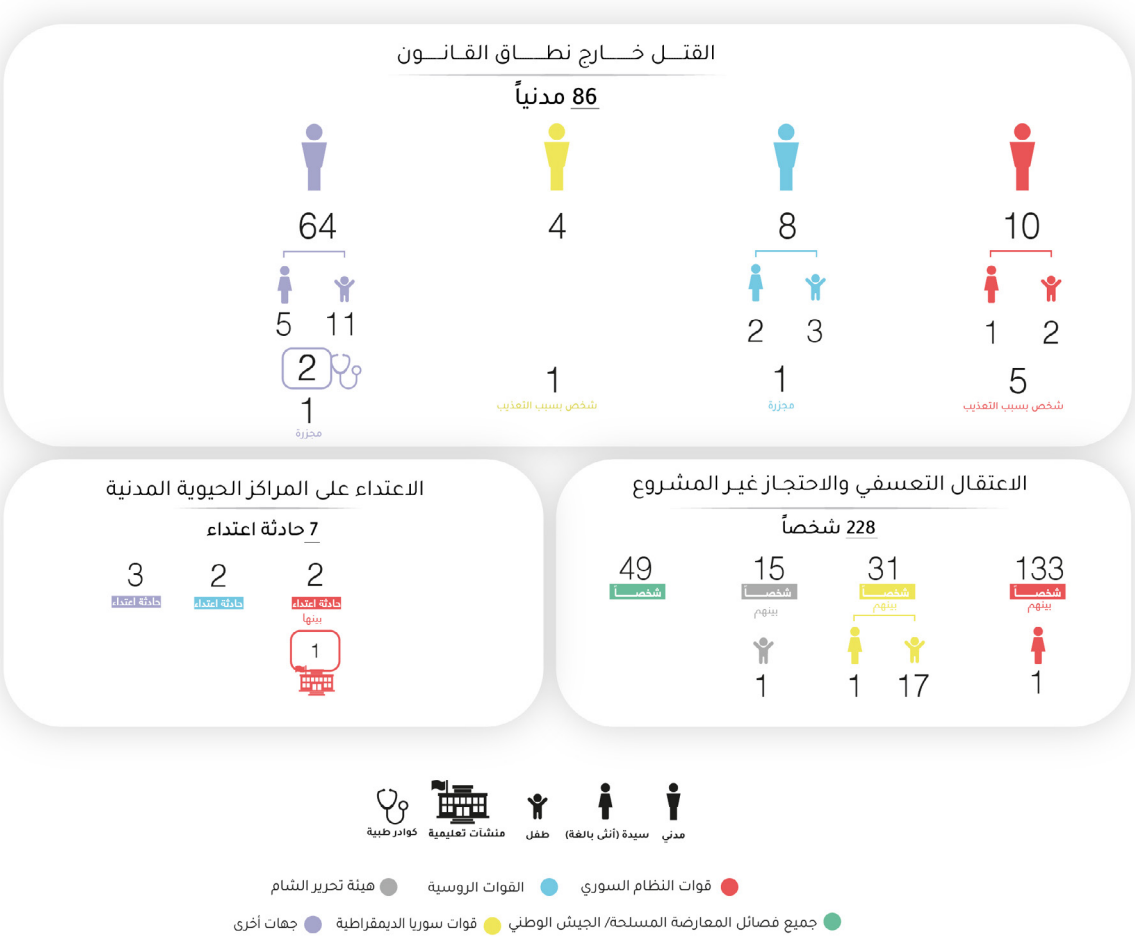

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني مقتل 86 مدنياً، بينهم 16 طفلاً و8 سيدة (أنثى بالغة) النسبة الأكبر منهم على يد جهات أخرى، من بين الضحايا 2 من الكوادر الطبية. كما وثقنا مقتل 6 أشخاص قضوا بسبب التعذيب. وسجلنا ما لا يقل عن 2 مجزرة. وقد أصدرنا تقريراً في الأول من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا.
تتوزع حصيلة الضحايا بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[2] :** 10 بينهم 2 طفلاً و1 سيدة.
- **القوات الروسية:** 8 بينهم 3 طفلاً و2 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):** 4

ثانياً: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 64 مدنياً بينهم 11 طفلاً و5 سيدة على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

ألغام مجهولة المصدر: 16 بينهم 7 طفلاً و3 سيدة

رصاص جهات لم نتمكن من تحديدها: 34 بينهم 1 طفلاً و1 سيدة

قذائف مجهولة المصدر:4 بينهم 1 سيدة

تفجيرات لم نتمكن من مرتكبيها: 3 بينهم 2 طفلاً

قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 4 بينهم 1 طفلاً

حرس الحدود التركي: 1

غرق: 2

باء: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني ما لا يقل عن 228 حالة اعتقال تعسفي بينها 18 طفلاً و2 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، كانت النسبة الأكبر منها على يد قوات النظام السوري في محافظتي ريف دمشق فحلب وقد أصدرنا تقريراً في الثاني من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن حصيلة حالات الاعتقال والاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزَّع حصيلة الاعتقال التَّعسفي بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 133بينهم 1 سيدة.
- **هيئة تحرير الشام [3]:** 15 بينهم 1 طفلاً.
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة[4] / الجيش الوطني:** 49
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 31 بينهم 17 طفلاً و1 سيدة.

2 نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة. وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد. هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس. فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة. وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط. فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية. فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية. وإنما هيكلية واجهة فارغة. فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له. ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني. الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا. وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام. إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق. مطلقاً في السياق السوري.

3 صنفتها الأمم المتحدة منظمة إرهابية

4 جميع فصائل المعارضة المسلحة: جميع الفصائل التي نشأت منذ عام 2011 في أحياء ومناطق متعددة في سوريا. الكثير منها لم يعد موجوداً. كما أن الكثير منها لم يتبع لقيادة مركزية. مع نهاية عام 2017 تأسس الجيش الوطني وتجتمع تحته فصائل المعارضة المسلحة التي بقيت موجودة حتى تأسيسه.

تاء: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني ما لا يقل عن 7 حوادث اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، 4 من هذه الهجمات كانت على يد قوات الحلف السوري الروسي.

من بين هذه الهجمات وثَّقنا 1 حادثة اعتداء على مدرسة.

تتوزع هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري:** 2 بينهما حادثة تتراوح لدينا الشكوك حول الجهة المسؤولة عن ارتكابها بين قوات النظام السوري والقوات الروسية، وما زالت قيد التحقيق.
- **القوات الروسية:** 2

ثانياً: الجهات الأخرى:

ارتكبت 3 حوادث اعتداء، توزعت على النحو التالي:

- انفجار لم نتمكن من تحديد مصدره: 1
- جهات لم نتمكن من تحديدها: 1
- قذائف مجهولة المصدر: 1

توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة حسب الجهة الفاعلة في هذا الشهر على النحو التالي:

الجهة الفاعلة / المركز المُعتدى عليه	قوات النظام السوري	القوات الروسية	جهات أخرى		
			انفجار لم نتمكن من تحديد مصدره	جهات لم نتمكن من تحديدها	قذائف مجهولة المصدر
المراكز الحيوية التربوية					
المدارس	1				
البنى التحتية					
مراكز الدفاع المدني			1		
المقرات الخدمية الرسمية	1			1	
الأفران					1
مزارع الحيوانات الداجنة		2			
المجموع:	2	2	1	1	1

وبذلك بلغت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية منذ مطلع عام 2021 حتى كانون الأول من العام ذاته 111 حادثة اعتداء على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا. توزّعت شهرياً على النحو التالي:

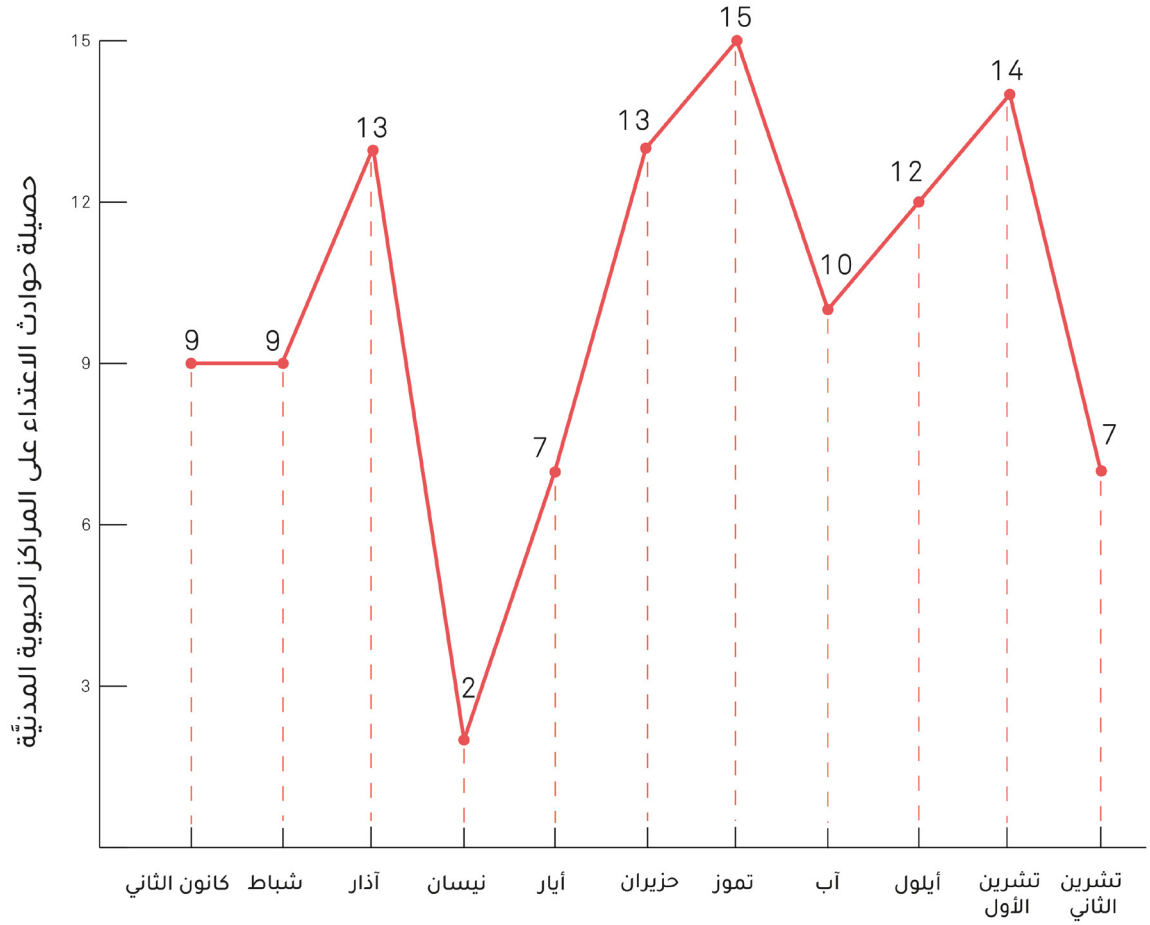

يُظهر المخطط أنّ حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيويّة المدنيّة في تشرين الثاني شهدت انخفاضاً مقارنةً بحصيلة الأشهر الخمسة السابقة، وقد شكلت حصيلة حوادث شهر تشرين الثاني الثاني ما قرابته 7 % من الحصيلة الإجمالية لحوادث الاعتداء على المراكز الحيوية في عام 2021.

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيّة في تشرين الثاني:

الأربعاء 3/ تشرين الثاني/ 2021 انفجر لغم أرضي مجهول المصدر قرب آلية لسحب ونقل السيارات (رافعة سطحية) تابعة للدفاع المدني السوري - مركز راجو في قرية كوليان تحتاني التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، وذلك أثناء استجابة فريق الدفاع المدني لحادث سير حصل في القرية؛ أسفر الانفجار عن إصابة عنصرَين اثنَين من الدفاع المدني بجراح، إضافةً إلى إصابة الآلية بأضرار مادية متوسطة. ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع القرية لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

الخميس 11/ تشرين الثاني/ 2021 قرابة الساعة 10:05بالتوقيت المحلي، قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ مدجنة يُحاذيها منزل تابع لها شمال مدينة إدلب؛ ما تسبب بمجزرة، إضافةً إلى دمار كبير في بناء المدجنة والمنزل، تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

دمار إثر هجوم جوي روسي على مدجنة شمال مدينة إدلب في 11/ تشرين الثاني/ 2021 - بعدسة: أحمد رحال

مساء الجمعة 19/ تشرين الثاني/ 2021 تعرّضت مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي لقصف بستة صواريخ لم نتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد مصدرها حتى لحظة إعداد التقرير، وتتراوح لدينا الشكوك بين قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية على اعتبار أن القصف قادم من الجهة التي يسيطران عليها، وما زالت التحقيقات جارية لتحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم.
سقطت الصواريخ أمام فرن الطيب للخبز في شارع الفيلات وسط المدينة؛ ما تسبب بخسائر بشرية، إضافةً إلى دمار جزئي في بناء فرن، وإصابة تجهيزاته بأضرار مادية متوسطة. تخضع مدينة عفرين لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

الأربعاء 24/ تشرين الثاني/ 2021 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري عشرات القذائف على قرية كفر تعال بريف محافظة حلب الغربي، سقطت إحدى القذائف على مدرسة كفر تعال الإبتدائية؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المدرسة، وإصابة أثاثها بأضرار مادية متوسطة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

ثاء: حصيلة الهجمات العشوائية والأسلحة غير المشروعة:

لم نتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيق أية هجمات عشوائية أو استخدام لأسلحة غير مشروعة في شهر تشرين الثاني.

رابعاً: مرفقات:

(1) القتل خارج نطاق القانون يحصد 86 مدنيا بينهم 16 طفلا و8 سيدات، و6 ضحايا بسبب التعذيب في سوريا في تشرين الثاني 2021

(2) تسجيل 228 حالة اعتقال تعسفي/ احتجاز بينهم 18 طفلاً وسيدتان في سوريا في تشرين الثاني 2021

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، إلى الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- لم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلِّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة من الهجمات بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- انتهكت هيئة تحرير الشام القانون الدولي الإنساني، مُتسببة في مقتل العديد من المدنيين.
- خرقت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.
- إن جميع الهجمات التي وثقها التقرير، ولا سيما عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر بالأعيان المدنيَّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
- إنَّ استخدام الأسلحة الناسفة لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها."
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، ويجب التوقف عن استخدام الفيتو من قبل روسيا كونها طرف في النزاع السوري، وكذلك حظر استخدام الفيتو عند ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- يجب على مجلس الأمن إصدار قرار خاص بحظر استخدام الذخائر العنقودية والألغام في سوريا على غرار حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ويتضمَّن نقاط لكيفية نزع مخلفات تلك الأسلحة الخطيرة.
- على الأعضاء الأربعة دائمي العضوية، الضغط على الحكومة الروسية لوقف دعمها للنظام السوري، الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية، وكشفَ تورطها في هذا الصَّدد.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها نُفِّذت من قبل أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على قضية الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التَّقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضَّغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.
- على قوات سوريا الديمقراطية التَّوقف الفوري عن تجنيد الأطفال ومحاسبة الضباط المتورطين في ذلك، والتَّعهد بإعادة جميع الأطفال، الذين تمَّ اعتقالهم بهدف عمليات التَّجنيد فوراً.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- اتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية كالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@sn4hr.org